AR

وثيقة للمناقشة

الروابط بين المناطق الحضرية والريفية من أجل التغذية

النهج الإقليمية للتنمية المستدامة

يناير/كانون الثاني 2020

UNSCN
اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة

جميع الحقوق محفوظة. تشجّع لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية على استخدام ونشر المحتوى الوارد في هذا المنشور. ويُؤذن باستنساخه ونشره لغرض الاستعمالات التعليمية أو الاستعمالات الأخرى غير التجارية شريطة التنويه على النحو المناسب بأن لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية هي المصدر، وألا يُذكر أو يُفهم ضمنًا بأي شكل من الأشكال مصادقة اللجنة على آراء المستخدمين أو منتجاتهم أو خدماتهم.

وينبغي توجيه جميع طلبات الحصول على حقوق الترجمة والتصرف، وحقوق إعادة البيع بالإضافة إلى حقوق الاستخدامات التجارية الأخرى، إلى أمانة لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية على العنوان التالي info@unscn.org.

الروابط بين المناطق الحضرية والريفية من أجل التغذية

النهج الإقليمية للتنمية المستدامة

يناير/كانون الثاني 2020

UNSCN

اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة

شكر وتقدير

واضعو هذه الوثيقة للمناقشة هم السيد James Garrett والسيد Riccardo Grigolett (كلاهما من التحالف بين المنظمة الدولية للتنوّع البيولوجي والمركز الدولي للزراعة الاستوائية)، والسيدة Florence Egal، والسيد Thomas Forster والسيد Stineke Oenema (لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية).

ونتوجه بالشكر والامتنان للأفراد والمنظمات التالي ذكرهم لإبداء التعليقات وتوفير الدعم خلال عملية الاستعراض: السيد Thierry Giordano (مركز التعاون الدولي للبحوث الزراعية من أجل التنمية)، والسيدة Gina Kennedy (التحالف بين المنظمة الدولية للتنوّع البيولوجي والمركز الدولي للزراعة الاستوائية)، والسيدة Felicity Proctor والسيدة Marzella Wustefeld (منظمة الصحة العالمية)، والسيدة Patrizia Fracassi، والسيدةSantacoloma Pilar ، والسيدة Trudy Wijnhoven (جميعهن من منظمة الأغذية والزراعة)، والسيدة Joyce Njoro (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) والسيدة Grace Githiri (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية). علاوةً على ذلك، ننوّه مع التقدير بالدعم المقدّم من برنامج البحوث بشأن الزراعة من أجل التغذية والصحة التابع للمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية.

وتمّ إعداد التقرير تحت الإدارة الإجمالية للسيد Stineke Oenema (لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية).
اضطلع السيد Poilin Breathnach بوظيفة المحرر الفني فيما يُعزى التصميم إلى السيدة Faustina Masini.

بيان المحتويات

1 - مقدمة **3**

2 - التغذية والسياق الحضري والريفي **4**

3 - الخطة العالمية واتصالها بالتغذية والروابط بين المناطق الحضرية والريفية **7**

4 - التغذية في سياق الروابط بين المناطق الحضرية والريفية:
التوسّع في المبادئ التوجيهية وإطار العمل **9**

المبدأ التوجيهي 1 - التدخلات القائمة محلياً 12

المبدأ التوجيهي 2 - الحوكمة المتكاملة 14

المبدأ التوجيهي 3 - النُهج المكانية والوظيفية القائمة على النُظُم

المبدأ التوجيهي 5 - الشراكات المتوازنة

المبدأ التوجيهي 4 - شاملة من الناحية المالية 17

المبدأ التوجيهي 6 - قائمة على حقوق الإنسان 19

المبدأ التوجيهي 7 - عدم إلحاق الضرر وتوفير الحماية الاجتماعية

المبدأ التوجيهي 8 - مراعية للبيئة

المبدأ التوجيهي 9 - العمل التشاركي

المبدأ التوجيهي 10 - موجهة من البيانات وقائمة على الأدلّة 22

5 - الخلاصة: رسائل إلى الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال التغذية،
والروابط بين المناطق الحضرية والريفية والتنمية الإقليمية المتكاملة **24**

المراجع **27**

1 مقدمة

التحديات التي تواجه العالم اليوم في مجال التغذية جسيمةٌ. بالفعل، يعاني شخصٌ من أصل ثلاثة أشخاص من شكل واحد على الأقل من سوء التغذية فيما تشير الاتجاهات الحالية إلى احتمال تزايد هذا العدد في السنوات المقبلة. كما أن كل بلد في كل إقليم في العالم يتأثر بهذا الواقع. فأسباب سوء التغذية متعددة القطاعات ولذا، يتطلب تحقيق الأهداف العالمية والوطنية معالجة العوامل العديدة والكامنة والبنيوية لسوء التغذية وضمان الاهتمام المتضافر لمجموعة واسعة من أصحاب المصلحة بهذه المسألة. كذلك، يخلّف استمرار سوء التغذية عواقب وخيمة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويعيق بالتالي بلوغ العديد من أهداف التنمية المستدامة. ومن الضروري أن تشهد النظم التي تحدد التغذية تغيرًا تحوليًا. وأمّا خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025) فيعيدان التأكيد على هذا التحليل ويدعوان إلى العمل.

ورغم أن الطابع المتعدد القطاعات للتغذية معلوم جيدًا، لا نعرف كيف تتأثر التغذية بالروابط على امتداد التسلسل الريفي الحضري المتصل. كما أن الاهتمام المتزايد بتأثير التغييرات في نظم الأغذية، والتوسّع الحضري والتحوّل الريفي ألقى الضوء على أهمية الحوكمة الإقليمية والحضرية على صعيد معالجة التغذية. وبات من الضروري أن يفهم خبراء التغذية اليوم بشكل أفضل كيف تقوم الروابط بين المناطق الحضرية والريفية بتحديد شكل العوامل التي تؤثر على التغذية (العوامل التي غالباً ما تكون مترسخة في النظم المركبة غير المتصلة بالصحة)، وكيف يجري تصميم وإدارة هذه السياسات والبرامج الأوسع نطاقًا. فالحوكمة من أجل التغذية هي العملية التي يتم من خلالها تعزيز تأثير السياسات غير المتصلة بالتغذية على التغذية أو التخفيف منه- مثل السياسات في مجال التعليم والعمل والصحة والبيئة والتجارة (لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، 2017).

وفي هذا السياق، فإن معظم المخططين على إدراك تام بأن المجالين "الحضري" و"الريفي" ليسا مجالين متمايزين تفصل بينهما حدودٌ جامدة، بل أنهما يقومان على امتداد تسلسل متصل. كما أن أصحاب المصلحة والعوامل المتصلة بأي مسألة محددة هم جزءٌ من نظم مركبة تعبر الحدود الإدارية. ويجب أن يتعامل مخطّطو المناطق الحضرية والأشخاص العاملون ضمن هذا التسلسل المتصل كل يوم مع الطابع المعقد للحوكمة، فيما يواجهون العديد من الوكالات الحكومية ومستويات أفقية وعامودية متداخلة في الإدارة. إنما قد لا يكون مدى انطباق الروابط بين المناطق الحضرية والريفية والاعتبارات الإقليمية على التغذية واضحًا بالنسبة إليهم.

وبالتالي، فإن التعقيد الملازم للتغذية والنظم المتعددة التي تؤثر عليها (ليس فقط نظام الصحة إنما أيضًا نظم الأغذية، والطاقة والنقل) فضلًا عن الاهتمام بتحسين التغذية للجميع في كل مكان يدعم ضرورة أن ينظر خبراء التغذية والمخططون في كيفية تأثير الروابط بين المناطق الحضرية والريفية والنُهج الإقليمية على التغذية، وأن يأخذوا هذا في الاعتبار في طريقة عملهم وبالتالي، أن يزيدوا التأثير الإيجابي للسياسات والبرامج في مجال التغذية.

وتقدّم هذه الوثيقة أولًا لمحةً عامة عن التغذية والسياق الحضري والريفي وكيف يتصل ذلك بصورة عامة بالحوكمة والتنمية الإقليمية المتكاملة. ثم تجري المناقشة في سياق خطة التنمية العالمية، وبخاصة المبادرات التي تُعنى بالتغذية، والمستوطنات الحضرية والروابط بين المناطق الحضرية والريفية. وتستكشف الوثيقة من بعدها كيفية اتصال المبادئ التوجيهية بشأن الروابط بين المناطق الحضرية والريفية وإطار العمل بالإجراءات في مجال التغذية(برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2019). ومع الإقرار بأن الصلة بين الروابط الحضرية والريفية غير مباشرة، بل تمرّ عبر نظم وعوامل أخرى، ومع الإحاطة بأن التجارب في مجال تطبيق نهج إقليمي على السياسات والبرامج المتصلة بالتغذية ما زالت محدودة، تنتهي الوثيقة بتحديد خطوات أوّلية لتعزيز تخطيط إقليمي أكثر تكاملًا من أجل التغذية، فيما تشجّع على مزيد من التفكير والمبادرات والبحوث في هذا الاتجاه.

2 التغذية والسياق الحضري الريفي

يشكل كلّ من المبادئ التوجيهية بشأن الروابط بين المناطق الحضرية والريفية (الشكل 1) وإطار العمل الذين وضعهم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وأصحاب مصلحة آخرون نقطة انطلاقٍ مفيدة للنظر في سبب وكيفية سعي العاملين في مجال التغذية إلى فهم آثار الروابط بين المناطق الحضرية والريفية على التغذية. كذلك، يوفّر هذا الأمر فرصةً للنظر إلى المبادئ التوجيهية بشأن الروابط بين المناطق الحضرية والريفية وإطار العمل من عدسة التغذية والبحث في كيفية دمج التغذية في عملية التخطيط والسياسة والتنمية الإقليمية المتكاملة. [1]

وتمثل التغذية قضية معقدة ولذا، عند معالجة هذه المسألة، يمكن الجمع بين مختلف أبعاد الروابط بين المناطق الحضرية والريفية والتنمية الإقليمية المتكاملة. ويقترح كل من المبادئ التوجيهية بشأن الروابط بين المناطق الحضرية والريفية وإطار العمل مبادئ وإطارًا لطرق شاملة وشمولية للتخطيط وتنفيذ سياسات وبرامج تعكس هذه الروابط والحاجات الإقليمية. ويمكننا أن نرى من خلال عدستي التغذية والروابط بين المناطق الحضرية والريفية آثار هذه الروابط وكيف يمكن تحديدها بحيث تؤدي إلى نتائج تغذوية أفضل، وأنماط غذائية أكثر صحةً وأقاليم أكثر استدامةً. كذلك، تمثل هذه الوثيقة عملية تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن الروابط بين المناطق الحضرية والريفية وإطار العمل على موضوع محدد- أي التغذية-وتعرض بعض الأفكار للتدخلات المحتملة المتصلة بالتغذية وبالحوكمة كجزء من نهج متكامل للتنمية الإقليمية.

رغم أنه ربما كان من الملائم من الناحية الإدارية في السابق تصنيف القضايا والتحليلات والإجراءات ضمن فئتي "الحضري" و"الريفي"، يعكس هذا الأمر صورةً معزولة بشكل اصطناعي للواقع القائم. بالفعل، أصبحت تشكل هذه النظرة عائقًا في وجه التقدم سيما أنها تغفل الحقيقة بأن سبل العيش والمناظر الطبيعية لا تمثل انقسامًا واضحًا إنما تمتد ضمن تسلسل متصل بين ما هو "ريفي أكثر" إلى ما هو "حضري أكثر" (Tacoli، 2003؛ Garrett، 2005). وفي ظل التوسع الحضري المتنامي وتعزيز التواصل بين المناطق الحضرية والريفية التي قد يكون لها تأثيرات إيجابية وسلبية على السواء، يتعين على المخططين في القطاعين العام والخاص وفي المجتمع المدني أن يراعوا الروابط المتعددة القائمة بين المناطق الحضرية والريفية.

فهذه المناطق "الحضرية أكثر" و"الريفية أكثر" والمجالات القائمة بينها متصلة ببعضها بتفاعلات وتدفقات إيكولوجية، ومادية، واجتماعية اقتصادية، وسياسية، وثقافية، ومؤسسية وحتى إيديولوجية ديناميكية، تحدّد ملامحها هيكليات وعمليات وآليات متنوعة. وتشمل هذه التدفقات حركة الأشخاص، والسلع (المدخلات والمخرجات على السواء)، والخدمات (بما في ذلك الخدمات القانونية، والمالية، والمعلوماتية والتكنولوجية)، والموارد الطبيعية والنفايات. كذلك، تتأثر بجهات فاعلة مختلفة تتمتع بقدرات متنوعة على مستويات إدارية مختلفة تعمل ضمن سياقات زراعية وإيكولوجية، واجتماعية واقتصادية وسياسية متنوعة (Tacoli، 1998؛ Tacoli، 2003).

بالتالي، يمكن أن يشكل فهمٌ أفضل للصلة القائمة بين المناطق الحضرية والريفية قاعدةً للسياسات والاستثمارات التي تعزز الروابط بين هذه المناطق والحوكمة الإقليمية، وأن يحدّدها لما فيه مصلحة التغذية، وبخاصة من خلال تأثيرها على نظم الأغذية (Proctor و2016، Berdegué).

الشكل 1

المبادئ التوجيهية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشأن الروابط بين المناطق الحضرية والريفية

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2019

على سبيل المثال، يمكن لروابط أفضل في مجال النقل، والكهرباء المتاحة على صعيد أوسع، وإمكانية أكبر للوصول إلى الانترنت ومصادر أخرى للمعلومات، أن يعطي الأسر الريفية مزيدًا من المعلومات عن أسعار المنتجات والأسواق والأنماط والممارسات الغذائية. ومن جهة أخرى، يحول غياب نظم النقل والمعلومات دون إمداد المنتجين للأسواق المحلية والحضرية الأبعد بمنتجات طازجة. كذلك، يمكن أن تتأتى عواقب سلبية عن وجود روابط أفضل في مجال النقل والتسويق، سيما أنها قد توفّر مزيدًا من الأغذية العالية التجهيز للمناطق الريفية، بما يؤدي إلى تغيّر الأنماط الغذائية الصحية لتصبح أنماطًا ذات مستويات أعلى من الدهون، والسكر والملح. وبإمكان السياسات والخطط الوطنية الفرعية (التي قد تكون أيضاً عابرة للحدود)، بما في ذلك تلك المعنية بالبنية التحتية والمشتريات العامة، أن تساعد المنتجين المحليين والتجار في ضمان إمدادات أكثر تنوعًا من الأغذية للأسواق المحلية.

كذلك، ينبغي أن تتغير الهيكليات الإدارية والهيكليات المتصلة بصنع القرارات لضمان اتخاذ إجراءات متكاملة وفعالة. على سبيل المثال، وفي عدة مجالات، تنبثق البرامج الرامية إلى معالجة سوء التغذية من قطاعات مختلفة (مثل الأغذية، والصحة، والمياه، والإصحاح والتعليم)، إنما قد لا يكون لدى مكاتبها القائمة في المناطق الحضرية فهمٌ واسع للسكان الريفيين وأولوياتهم، وقد تفتقر إلى تصوّر إقليمي متكامل قد يسهّل التنسيق الضروري للتقارب البرامجي.

وبالطبع، سوف يتطلّب فهم الصلة بين التغذية والروابط بين المناطق الحضرية والريفية، وتحديدها والاستفادة منها، أكثر من مجرّد القيام بعمليات تخطيط متكاملة على المستوى الإقليمي ومستوى العاصمة. كذلك، ينبغي تحديد التدفقات، والهيكليات، والعمليات، والآليات والجهات الفاعلة ذات الصلة، إضافةً إلى مختلف القطاعات والمستويات التي تكون تحت مسؤوليتها. ويجب أيضًا تصميم وتنفيذ مجموعة شاملة ومتسقة من السياسات، والبرامج والاستثمارات.

عقد الأمم المتحدة
للعمل من أجل التغذية

2025-2016

3 الخطة العالمية واتصالها بالتغذية والروابط بين المناطق الحضرية والريفية

لقد تمّ الإقرار، منذ بداية عام 2000 بصورة خاصة، بأن التغذية تشكل حافزًا ونتيجة على السواء للتنمية المستدامة. وباتت تمثل اليوم هدفًا إنمائيًا قائمًا بحدّ ذاته. كما أن الجهات الفاعلة على الصعيد العالمي، والوطني والبلديات أبدت قلقًا متزايدًا حيال التحدي الذي تطرحه إدارة المدينة فيما أصبحت الأغذية والتغذية تشكل جزءًا متناميًا من الخطة الحضرية. ويُعنى العديد من المنصات، والمبادرات والشبكات بالتغذية، والمستوطنات الحضرية والروابط بين المناطق الحضرية والريفية، إنما غالبًا ما لا تكون مرتبطة ببعضها البعض بطريقة مجدية (لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، 2017). ويظهر من بين البيانات العالمية الهامة حول هذه المسائل البيان الذي انبثق عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية (المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية) (منظمة الأغذية والزراعة، 2019 أ)، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (أهداف التنمية المستدامة) (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2015)، وعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016)، والخطة الحضرية الجديدة للأمم المتحدة (الأمم المتحدة، 2017) وميثاق ميلانو بشأن السياسات الغذائية في المدن (ميثاق ميلانو بشأن السياسات الغذائية في المدن، 2015).

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2014، اجتمعت الأسرة الدولية في إطار المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية لتقديم رؤية مشتركة للعمل من أجل التغذية. وترافق إعلان روما عن التغذية (منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، 2014 أ) بإطار عمل طوعي لتنفيذ الالتزامات (منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، 2014 ب). ورغم أن وثائق المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية تشير إلى البيئات الحضرية ونظم الأغذية المحلية، وتقرّ بالمحدّدات المتعددة القطاعات للتغذية، فهي لا تلقي الضوء على الروابط بين المناطق الحضرية والريفية أو على التخطيط الإقليمي بوصفها مكوّنات رئيسية في السياسات والاستثمارات.

وأمّا خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تمّ اعتمادها في سبتمبر/أيلول 2015، فهي أكثر شمولاً (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2015). بالفعل، تلتزم الحكومات بموجب الخطة تحقيق 17 هدفًا شاملًا، متمحورًا حول الأشخاص وتحوليًا في مجالات مثل التنمية الاقتصادية، والمستوطنات الحضرية، والعدالة الاجتماعية، والنوع الاجتماعي، والأغذية، والصحة والموارد الطبيعية (الأمم المتحدة، 2019 أ). كما أن اجتماعًا لمجموعة الخبراء نظّمته لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية في يونيو/حزيران 2018، حول ربط التغذية بأهداف التنمية المستدامة، بيّن كيف أن معظم هذه المجالات متصلة بالتغذية، وكيف أن الحلول في السياسات والبرامج مشتركة بين المناطق الحضرية والريفية (لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، 2018).

ويتسم الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يتعهد "بالقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة" بأهمية خاصة. كذلك، يربط الهدف 2 هذا الالتزام بالزراعة التي تمثل جهدًا ريفيًا إلى حد كبير، ويسعى إلى ضمان أن يحصل جميع الشخاص (المقيمون في المناطق الريفية والحضرية وعلى امتداد التسلسل المتصل) على أغذية آمنة، وكافية ومغذية لتناولها.

وأمّا الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة فيدعو إلى جعل "المدن والمستوطنات البشرية شاملة وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة". وفي حين أن التغذية، والأغذية أو الزراعة غير مذكورة بشكل محدّد بين مقاصد الهدف 11، فإن هذا الهدف يقرّ بأهمية الروابط بين المناطق الحضرية والريفية ويدعو أصحاب المصلحة إلى "دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية والريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية".

ودعمًا للبيانات المعيارية العامة التي تضمنت تعهدات محددة من المنظمات وخطط عمل، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2016 عقد العمل من أجل التغذية (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2016). ودعا هذا العقد الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تنفيذ السياسات والبرامج على نحوٍ مستدام ومتسق لمعالجة مشاكل التغذية (الأمم المتحدة، 2019 ب). وإضافةً إلى إجراءات مباشرة أكثر في مجال التغذية، يتمّ الإقرار بأن نهج النظم الغذائية والمنظمات الدولية التي تعمل بشكل رئيسي في مجالي الأغذية والزراعة تشكّل عناصر رئيسية للنجاح في معالجة المشاكل العالمية المتصلة بالتغذية.

وفيما أصبحت التغذية أكثر أهمية في خطط التنمية العالمية والوطنية، أولي الاهتمام بشكل متزايد للقضايا الحضرية، بما في ذلك نظم الأغذية الحضرية، على المستوى البلدي، والوطني والعالمي. وخلال اجتماع مؤتمر القمة لرؤساء بلديات المدن الأربعين[2] 2014، أطلق رئيس بلدية ميلانو، إيطاليا، اقتراحًا بوضع اتفاق من أجل تطوير نظم غذائية في المدن تكون أكثر قدرةً على الصمود. ووقّعت أكثر من 100 مدينة على ميثاق ميلانو بشأن السياسات الغذائية في المدن الذي انبثق عن القمة خلال إكسبو ميلانو لعام 2015 (ميثاق ميلانو بشأن السياسات الغذائية في المدن، 2019). وبات هناك اليوم أكثر من 200 جهة موقعة على هذا الميثاق. وقد اتفق صانعو السياسات في المدن من حول العالم في هذا الميثاق على "تطوير نظم غذائية مستدامة تكون شاملة، وقادرة على الصمود، وآمنة ومتنوعة، توفّر أغذية صحية ومعقولة الكلفة للناس في إطار قائم على حقوق الإنسان، وتقلّص إلى الحدّ الأدنى الهدر وتصون التنوع البيولوجي فيما تتكيف مع تغير المناخ وتخفّف من آثاره" (ميثاق ميلانو بشأن السياسات الغذائية في المدن، 2015). ومع مراعاة الروابط بين المناطق الحضرية والريفية، اعتمد الميثاق إطار النظم الغذائية للسياسات والخطط المتصلة بالأغذية في المدن.

وفي عام 2016، أصدر مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، أو الموئل الثالث، الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدتها لاحقًا الدول الأعضاء في الأمم المتحدة (الأمم المتحدة، 2017). ويرد في هذه الخطة العديد من الإشارات المحدّدة للظروف القائمة في المناطق الحضرية والريفية، والتنمية الحضرية والريفية المتزامنة، والتفاعلات والترابط، وضرورة دعم النظم الإقليمية التي تدمج بين الوظائف الحضرية والريفية عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل (الأمم المتحدة، 2017).

وتعبر الخطة الحضرية الجديدة أيضًا عن القلق إزاء الأمن الغذائي والاحتياجات التغذوية للمقيمين في المدن فيما تربط ذلك بتقدير للتفاعلات بين المناطق الحضرية والريفية والحوكمة والتنمية الإقليمية المتكاملة. كذلك، تقرّ الخطة بالأدوار المتلازمة لأصحاب الحيازات الصغيرة وصيادي الأسماك في الأمن الغذائي والتغذية في التنمية الإقليمية المتكاملة للمناطق الحضرية والريفية. وتشدّد على أهمية الربط بين العرض والطلب في المناطق الحضرية والريفية كما تلقي الضوء على الطرق التي يمكن أن تتقاطع من خلالها الاستدامة وإدارة الموارد الطبيعية، والبنية التحتية، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسات الغذائية والزراعية المستدامة عبر المناطق الحضرية، وشبه الحضرية والريفية للاستجابة إلى الاحتياجات في المدن.

ورغم أن الخطط المتصلة بالتغذية والمدن تصبح أكثر شمولًا، غير أنها لا تقدّر بالكامل أهمية التسلسل الريفي الحضري المتصل، وغالبًا ما تميّز بين المناطق الحضرية والريفية في تحليلاتها وطروحاتها. وفي حين أن الانتشار المتزايد للوزن الزائد والسمنة والأمراض المتصلة بالأنماط الغذائية أفضت إلى إقرار أكبر بأهمية النظم الغذائية (وعلاقتها بالنظم الصحية)، لا توسّع خطط التغذية بعد هذا التحليل ليشمل فهمًا أكثر تكاملًا للنظم المكانية والأقاليم. كذلك، لا تقدّر الخطط الحضرية بالكامل أهمية شمل المناطق الريفية وشبه الحضرية حقًا في فهم أسباب المشاكل في المدن وحلولها. وبشكل مدهش أكثر، بالكاد تأتي خطط التنمية الريفية على ذكر المدن، وحتى البلدات الصغيرة والمدن الوسيطة، باستثناء وصفها كمحرّكات اقتصادية (كأسواق) ومواقع جاذبة للعمل.

4 التغذية في سياق الروابط بين المناطق الحضرية والريفية: التوسّع في المبادئ التوجيهية وإطار العمل

وسط هذه المحادثات العالمية، أطلق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عام 2017 عمليةً لوضع مجموعة من المبادئ من أجل دعم وتعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية كجزء من التنمية الإقليمية المتكاملة. وترمي هذه المبادئ إلى ضمان مراعاة أهمية المناطق الريفية، والسعي إلى وضع نهجٍ إقليمي متكامل والتعزيز الكامل للروابط بين المناطق الحضرية والريفية التي تجمع بين الأقاليم كجزء من منظور التخطيط الضروري لنجاح الخطة الحضرية الجديدة. وبالتالي، تمّ وضع المبادئ التوجيهية بشأن الروابط بين المناطق الحضرية والريفية وإطار العمل بمساهمات من مجموعة متعددة أصحاب المصالح تضم السلطات الحكومية وممثلين عن المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية وشركاء آخرين في التنمية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة. وقد تمّ نشرها في يوليو/تموز 2019 (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2019).

وفي حين أن المبادئ التوجيهية تركّز إلى حدّ بعيد على الحوكمة الجيدة وممارسات التخطيط، يوفّر إطار العمل مجموعةً من الإجراءات المحددة والملموسة لتنفيذها. ومن المتوقع أن تتكيّف المبادئ مع سياقات محددة، فتقرّ بالتالي بأدوار مختلف أصحاب المصلحة على المستوى الوطني، والإقليمي والمحلي وتربط بينهم بشكل شامل، من الناحيتين المكانية والوظيفية، عبر التسلسل الريفي الحضري المتصل. ومن خلال اعتماد نهجٍ شامل وتكاملي، والعمل على وضع رؤية مشتركة، وتثمين المشاركة المجدية لأصحاب المصلحة والشراكة بينهم، ووضع أدوار واضحة وإجراءات لهم، تسعى المبادئ إلى تعزيز مواطن التآزر وتدفقات الأشخاص، والمنتجات، والخدمات والمعلومات وتحقيق الاستدامة الاقتصادية، والاجتماعية والبيئية الشاملة على امتداد التسلسل الريفي الحضري المتصل.

وتشير المبادئ التوجيهية بشأن الروابط بين المناطق الحضرية والريفية وإطار العمل بشكل صريح إلى هدف تحسين التغذية، بالإضافة إلى التخطيط والإجراءات في مجالات عديدة، بما في ذلك الإنتاج، والصحة وإدارة الموارد الطبيعية. ويبيّن الجدول 1 كيف يمكن ربط المبادئ التوجيهية بالإجراءات في إطار العمل (وتكون المبادئ المتصلة ببعضها ضمن مجموعات) وأنواع الإجراءات ذات الصلة بالتغذية التي يمكن اتخاذها بحيث تعكس الروابط بين المناطق الحضرية والريفية والتنمية الإقليمية.

وبهدف التشديد على أهمية الروابط الحضرية والريفية بالنسبة إلى التغذية وتعزيز مزيد من التفكير، يتضمن هذا القسم أيضًا وصفًا شاملًا لكيفية اتصال كل مبدأ بشكل محدّد بالتغذية ويعطي أمثلةً مختارة عن السياسات على المستوى القطري وتدخلات البرامج التي تعكس هذا المبدأ. لسوء الحظ، فإن الأمثلة القطرية والبرامجية الموثقة محدودة جداً. كذلك، يتوفر قدرٌ قليل من التحليلات المنهجية لعملية التصميم والفعالية المرتبطة بهذه التدخلات. غير أن التجارب التي يجري وصفها تنبثق عن الممارسة الحالية، وتبيّن جميع الجهود التي يبذلها صانعو السياسات وواضعو البرامج للاستفادة من منظور إقليمي على نحو أكبر في التعامل مع التغذية.

الجدول - 1

تطبيق المبادئ التوجيهية وإجراءات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي المتكامل على التغذية

المبادئ التوجيهية	بيان ملخص للمبادئ التوجيهية من أجل تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية	الإجراءات ذات الصلة من المبادئ التوجيهية بشأن الروابط بين المناطق الحضرية والريفية وإطار العمل (إطار العمل ألف-ياء)	الإجراءات ذات الصلة لدمج التغذية في تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن الروابط بين المناطق الحضرية والريفية (الإجراءات المتصلة بالتغذية)
-1 التدخلات القائمة محليًا	• مراعاة السياق المحلي في ترجمة الخطط العالمية إلى تدخلات • ضمان أن تكون الإجراءات على المستويين الوطني والوطني الفرعي متسقة ومتكاملة عبر الإقليم	إطار العمل • الحوكمة، والتشريعات وتنمية القدرات (ألف) • التخطيط المتكامل على امتداد التسلسل الريفي الحضري المتصل (باء)	الإجراءات المتصلة بالتغذية • وضع الخطط، والسياسات والاستثمارات الموجّهة محليًا والتي تراعي السياق المحلي وآثاره على التحديات والفرص في مجال التغذية • المبادرات والبرامج المتسقة والتكاملية، والتي تربط الخطابات الوطنية والإقليمية والعالمية المتصلة بالتغذية بالإجراءات على الصعيد المحلي. • تنمية القدرات وتوعية أصحاب المصلحة والمستفيدين على أهمية الروابط القائمة بين المناطق الحضرية والريفية بالنسبة إلى التغذية
-2 الحوكمة المتكاملة	• دمج التفكير في الروابط بين المناطق الحضرية والريفية في هيكليات الحوكمة المتعددة القطاعات والمستويات وأصحاب المصلحة، وتحقيق التكامل أفقيًا بين القضايا (عبر المناطق المتصلة ببعضها جغرافيًا)، وعبر القطاعات (عبر أصحاب المصلحة مثل المجتمع المدني، والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية) وعموديًا (عبر مستويات الحوكمة)	إطار العمل • الحوكمة، والتشريعات وتنمية القدرات (ألف) • التخطيط المتكامل على امتداد التسلسل الريفي الحضري المتصل (باء) • التنمية الاقتصادية الإقليمية والعمل (واو) • البنية التحتية، ونظم التكنولوجيا والمعلومات (واو)	• هيكليات الحوكمة التي تربط وتدعم تنسيق إجراءات الحكومة وأصحاب المصلحة في مجال التغذية، أفقياً وعامودياً (مثلاً عبر إقليم أو من المستوى الإقليمي إلى المستوى البلدي) • التدخلات التي تشمل وتدمج الإجراءات التي تتخذها قطاعات مختلفة ذات الصلة بالتغذية • توضيح، وترشيد ودعم الأدوار والمسؤوليات الأكثر فعاليةً (الوظائف) لجهات فاعلة محددة ضمن فهم شامل للإجراءات المتوائمة من أجل تآزر أقصى • تحديد، ودمج وتحفيز الإجراءات التي تتخذها الجهات الفاعلة وأصحاب المصلحة ذات الصلة بالتغذية؛ ودعم دمج النظم الغذائية والزراعية الريفية وشبه الحضرية والحضرية وسبل العيش والخدمات، والتكنولوجيات والبنية التحتية ذات الصلة بالتغذية.
-3 النهج القائمة على النظم الوظيفية والمكانية	• استخدام النهج القائمة على النظم من أجل تعزيز عمليات التخطيط والسياسات التكاملية والشاملة التي تراعي جميع المستويات المختلفة وتدفقات النظم الحضرية والريفية (مثل الأشخاص، والموارد الطبيعية والأغذية) والتي تأخذ في الاعتبار بشكل ملائم الاختلافات في حجم المستوطنات الحضرية والريفية		
-4 شاملة من الناحية المالية	• ضمان أن تتوفر استثمارات عامة وخاصة كافية ومستدامة لإحقاق توازن بين الروابط الحضرية والريفية وتعزيزها، وللاستجابة بصورة شاملة إلى الاحتياجات الريفية والحضرية، بما في ذلك احتياجات الجهات الفاعلة المتعددة المعنية، على امتداد تسلسل الحجم المتصل، من الحجم الأصغر إلى الحجم الأكبر	• الاستثمار والتمويل للتنمية الشاملة للمناطق الحضرية الريفية (جيم)	• ضمان أن يتوفر تمويل كافٍ وموثوق لإجراءات متناسقة، ومتسقة وتآزرية في مجال التغذية (حسب التدخل، والجهة الفاعلة، والقطاع وعبر نظام التدخلات) بحيث تكون متوازنة وشاملة في المناطق الريفية والحضرية
-5 الشراكة المتوازنة	• تعزيز الشراكات والتحالفات والشبكات الشاملة والتشاركية التي تربط بين القطاعات وبين الجهات الفاعلة في المناطق الحضرية والريفية، وبخاصة المجموعات والمجتمعات المحلية الأكثر تهميشًا، مع الاستفادة من قدراتها ومهاراتها	• الحوكمة، والتشريعات وتنمية القدرات (ألف) • تمكين الأشخاص والمجتمعات المحلية (دال)	• تحسين الطريقة التي يعالج من خلالها كل من الحكومة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني التغذية من خلال أنشطة، وعمليات وآليات شاملة وتعاونية

المبادئ التوجيهية	بيان ملخص للمبادئ التوجيهية من أجل تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية	الإجراءات ذات الصلة من المبادئ التوجيهية بشأن الروابط بين المناطق الحضرية والريفية وإطار العمل (إطار العمل ألف-ياء)	الإجراءات ذات الصلة لدمج التغذية في تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن الروابط بين المناطق الحضرية والريفية (الإجراءات المتصلة بالتغذية)
-6 قائمة على حقوق الإنسان	• ترسيخ النُهج القائمة على حقوق الإنسان في جميع الصكوك والإجراءات، بحيث تحترم حقوق الإنسان، وتعزّزها وتحققها • من شأن حماية التنوع البيولوجي الطبيعي لمنطقة ما أن يكمّل هذه الحقوق	• تمكين الأشخاص والمجتمعات المحلية (دال) • التنمية الاقتصادية الإقليمية والعمل (واو) • النُهج المتسقة إزاء توفير الخدمات الاجتماعية (زاي) • النُهج المتكاملة إزاء الأمن الغذائي، والتغذية والصحة العامة (طاء) • الأثر البيئي والموارد الطبيعية وإدارة الأراضي (ياء) • النزاعات والكوارث (كاف)	• استخدام نُهج تشاركية تكرّم حقوق الإنسان في النهج والتدخلات المتصلة بالتغذية، والتشديد على منافعها المشتركة في تحقيق أهداف رئيسية أخرى، مثل تحسين الرفاه، وتمكين المرأة وحماية وتثمين الموارد الطبيعية • ترتيب أولويات الإجراءات التي تعالج النزاعات وتتصدى لمواطن عدم المساواة وتكريم القيم والتنوع الثقافي • تحديد كيف أن التنوع البيولوجي والعمل، وتقدير خدمات النظام الإيكولوجي والثقافات الأصلية وتثمينها والمعرفة توفر المعلومات لإجراءات تحسين التغذية وتدعمها؛ وضمان ألاّ تضرّ الإجراءات لتحسين التغذية بالبيئة والثقافات المحلية • السعي إلى ضمّ المجموعات الضعيفة وتحقيق تمثيلها المجدي للاستفادة من صوتها، ورؤيتها، وتأثيرها وقدراتها في التصدي للتحديات والفرص في مجال تحسين التغذية.
-7 عدم إلحاق الضرر وتوفير الحماية الاجتماعية	• تعزيز الروابط بين المناطق الحضرية والريفية لتجاوز النزاعات، والإقرار بالتنوع الثقافي والحد من اللامساواة • تحقيق ذلك من خلال تعزيز الرفاه، والحماية الاجتماعية، والصحة، والأمن الغذائي والتغذية، وحماية التنقل، والمأوى، والتنوع البيولوجي، والموارد الطبيعية وحيازة الأراضي لجميع الأنواع الاجتماعية، والأعمار والمجموعات الاجتماعية والاقتصادية		
-8 مراعية للبيئة	• حماية، وإدامة وتوسيع المناطق الهامة للتنوّع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي، وضمان انتقال متكامل للمناطق الحضرية والريفية إلى اقتصاديات كفؤة، وقادرة على الصمود، وكفؤة في استخدام الموارد، ومتدنية الكربون ودائرية		
-9 العمل التشاركي	• ضمان المشاركة المجدية للأشخاص، والمؤسسات والمجتمعات المحلية في الحوكمة الإقليمية المتكاملة من خلال إقامة مجالات وآليات، حسب الاقتضاء، وبناء القدرات لتمكين المجموعات الضعيفة وحماية ثقافات الشعوب المحلية والأصلية واحترامها		
-10 موجّهة من البيانات وقائمة على الأدلّة	• إقامة أو تحسين نظم المعرفة والبيانات المكانية والمجزأة (النوعية والكمية) لدعم التخطيط من أجل تعزيز التسلسل الريفي الحضري المتصل وتحسين التماسك الإقليمي • تيسير تقاسم المعرفة، ورصد الأداء والتقييم وجعل المعلومات متوفرة، وشفافة، وتفاعلية ومتاحة للجميع.	• إدارة المعرفة والمعلومات للتدفقات المكانية الديناميكية (هاء)	• تحديد وسدّ الفجوات الحرجة في البيانات، والمعرفة والمعلومات المتصلة بالتغذية، فضلًا عن الإجراءات الضرورية في مجال التغذية لصنع القرارات، والتخطيط، والدعوة والتوعية • إقامة نظم للمعلومات وصنع القرارات في مجال التغذية وإجراءات التغذية في سياق الروابط بين المناطق الحضرية والريفية التي تكون متاحة، ومفيدة وقابلة للاستخدام من جانب جميع أصحاب المصلحة.

المبدأ التوجيهي -1 التدخلات القائمة محليًا

تختلف التحديات في مجال التغذية بين المناطق الحضرية والريفية، إنما يُعزى هذا الأمر إلى حدّ بعيد إلى السياق أكثر منه إلى محدّدات كامنة مختلفة (Ruel وآخرون، 2017). وتتباين هذه الاختلافات بين الظروف الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والمؤسساتية، والزراعية الإيكولوجية والبيئية، ويمكن أن تظهر بطرق متنوعة- مثل الاختلافات في وضع المرأة، وجودة وكثافة البنية التحتية، والأفضليات الغذائية، ووفرة أو هشاشة الموارد الطبيعية. ويمكن أن تختلف هذه الظروف بين البلدان وداخلها، وضمن المناطق الحضرية والريفية بحدّ ذاتها، بما يولّد فرصًا أو تحديات مختلفة للتغذية الجيدة. على سبيل المثال، يمكن أن يختلف الحصول على مدخلات زراعية، وأسواق المخرجات، والرعاية الصحية والخدمات البيئية، مثل المياه والإصحاح، بين المشاهد الطبيعية الريفية والحضرية. كذلك، تختلف مجموعة وسهولة الحصول على الأغذية المتاحة في السوق، والمحلات والمطاعم أو من الإنتاج الخاص، بين المحاصيل التجارية العادية والأنواع المحلية غير المستخدمة على نحوٍ كافٍ. وأمّا هيكلية وفعالية السياسات والمؤسسات، مثل تلك التي تربط تنوّع الإنتاج المحلي بالأسواق المحلية أو الإقليمية، أو التواصل المتصل بالتثقيف التغذوي، فقد تكون أقوى أو أضعف في مواقع مختلفة (Tacoli، 1998؛ Tacoli، 2003).

وتوضع السياسات العامة التي تؤثر على هذه الظروف على مستويات مختلفة- المستوى العالمي، والوطني والمحلي. لذا، كي تكون التدخلات قائمة محليًا، لا يجب مجرّد ترجمة السياسات المحلية والعالمية في السياق المحلي إنما ينبغي أن تعكس بالكامل التحديات والاحتياجات والأولويات المحلية وأن تستجيب لها.

لذا، لا يمكن ببساطة أن تكون السياسات والبرامج معيارية بصورة عامة. وبإمكان الأطر، والالتزامات والدروس المستمدة من المبادرات العالمية أن توفّر التوجيهات والزخم للعمل، وأن تربط الجهود المحلية بالجهود الوطنية والدولية. غير أن تنوّع الحالات والحلول يتيح المرونة والتكيّف. على سبيل المثال، إن تثقيف المستهلك، وبناء قدرات المدراء المحليين في مجال التغذية، وتعزيز المحاصيل الأصلية التي تربط المقيمين في المدن "بالأنماط الغذائية التقليدية" في النظم الغذائية المحلية، تختلف جميعها حسب الحالات.

فالتكيّف مع السياق المحلي وتمكين السلطات المحلية والمجموعات المستهدفة أساسي لتفادي نهجٍ من الأعلى إلى السفل وغير مرن إزاء السياسات، والبرامج وتصميم الاستثمارات وتنفيذها وإزاء تعزيز التصميم المشترك، والإدارة المشتركة والتقييم المشترك بما يؤدي إلى تدخلات أكثر نجاحاً. وينبغي أن تكون الجهات الفاعلة المحلية (السلطات المحلية والمجتمع المدني على السواء) على علمٍ تام بالخطة العالمية طبعًا، إنما يجب أن تشارك بعدها بشكل ناشط في تكييف الخطط العالمية مع السياسات والإجراءات المحلية.

ويشكّل ضمان المشاركة المجدية لجميع الجهات التي سوف تتأثر تغذيتها عنصرًا أساسيًا في تصميم وتنفيذ تدخلات حسنة التكيّف وفعالة. ويجب تمكين القيادة والحوكمة المحلية بحيث تملك الشرعية الضرورية للتأثير على صنع القرارات في حال كان الهدف ربط الخطابات العالمية بالديناميكية المحلية. كذلك، ينبغي تشجيع السلطات على تيسير الأخذ في الاعتبار احتياجات وأصوات أشخاص مختلفين للتأكد من أن يُسمع صوت الجميع. وقد يكون من الضروري تعزيز القدرات المحلية، سيما أنها تحدّد دائمًا تقريبًا جودة التنفيذ. وتتّسم المعرفة على المستوى المحلي التي تسترشد بها إجراءات الجهات المحلية، والتي يجب أن يسترشد بها منظور الجهات الخارجية، بأهمية أساسية.

أمثلة عن البلدان والبرامج

في **السنغال**، تعتمد تنمية الخطة الوطنية المتعددة القطاعات للتغذية على آليات لامركزية على المستويين الوطني الفرعي والمحلي (Youssofane وآخرون، 2018). وقد تعزّز الاتساق بين القطاعات، وبدأت القطاعات الفرعية بالاضطلاع بمسؤولية أكبر لدمج التغذية. **ونيبال** هو بلدٌ آخر حيث بيّن إنشاء وتنفيذ هيكلية لامركزية متعددة القطاعات أهمية التغذية في التخطيط الوطني والإقليمي (Banerjee وآخرون، 2018). وقد ألقى الضوء على نحو أكبر على ضرورة وضع برامج تشاركية في مجال التغذية في السياق الوطني الفرعي والمحلي.

كذلك، تمثل سياسة الأمن الغذائي والتغذوي في **كينيا** (جمهورية كينيا، 2011) الإطار السياساتي الرئيسي للبلاد، وتقرّ بضرورة القيام بإجراءات متعددة القطاعات لاستئصال الجوع وتحسين التغذية. ويستند نظام الحوكمة للتغذية إلى إطار مؤسساتي يولي أهمية كبيرة لدور كيانات الحوكمة والهيكليات المحلية على المستوى الوطني الفرعي.

المبدأ التوجيهي 2- الحوكمة المتكاملة
المبدأ التوجيهي 3- النهج المكانية والوظيفية القائمة على النظم
المبدأ التوجيهي 5- الشراكات المتوازنة

يدعو المبدآن التوجيهيان 2 و3 إلى اعتماد نهج شامل إزاء العمل. ويركز المبدأ التوجيهي 2 على الربط بين مستويات وهيكليات الحوكمة أُفقيًا وعاموديًا وعلى توزيع المسؤوليات بشكل ملائم، في حين أن المبدأ التوجيهي 3 يعزز اعتماد نهج تكاملي يشمل البعدين الوظيفي والمكاني.

كما أن فعالية السياسات، والبرامج والاستثمارات التي تسعى إلى تحسين التغذية تقوم على الإجراءات والتفاعلات عبر العديد من أصحاب المصلحة، والقطاعات والنظم. وهذا يعقّد تنسيق الإجراءات الأساسية لتحقيق الأثر، ويكون الأثر هو الأكبر حين تصل التدخلات إلى المستفيدين ذاتهم، في الوقت ذاته، وفي المكان ذاته.

كما أن للعديد من محدّدات التغذية بعدًا مكانيًا، سيما أنها تتأثر بالهيكليات الإدارية التي تغطي المناطق الريفية والحضرية، أو التي تترك آثارًا قوية على المناطق الريفية، حتى وإن كانت قائمة في المدن. لذا، سوف تتدفق الموارد والهيكليات الإدارية للتدخلات المحددة عبر مستويات وهيكليات الحوكمة (أفقيًا وعاموديًا، وبخاصة خلال التنفيذ).

ولا يجب أن يفكر صانعو السياسات والمخططون المعنيون بالتغذية من حيث الانقسام بين المناطق الحضرية والريفية، بل من حيث تسلسلها المتصل. وتكثر الأمثلة التي تبيّن أن النُهج التقليدية إزاء التخطيط التي تقسم الأراضي بين مناطق ريفية وحضرية تعيق تدفق المعلومات والتنسيق بين المخططين على المستوى الوطني، والإقليمي وعلى مستوى المقاطعة، والمدينة والقرية، حيث غالبًا ما يركّز مخططو المدن على البنية التحتية فيما يركّز نظراؤهم في الأرياف على المؤسسة الزراعية. ومن الضروري اعتماد نهج جديد لدمج نظم الحوكمة العامودية (من المحلية إلى الوطنية) والأفقية (عبر الولايات القضائية) لمعالجة التفاعلات المعقدة والديناميكية بين الأشخاص، والسلع والخدمات على امتداد التسلسل الريفي الحضري المتصل.

وفي الوقت ذاته، لدى النظر في تدخلات محددة لمعالجة التغذية، قد يستفيد صانعو السياسات والمخططون أيضًا من اعتماد نهج وظيفي عوضًا عن نهج مكاني فقط. وبعبارة أخرى، حتى حين ينظر صانعو القرارات في مشكلة التغذية ضمن فضاءٍ محدد، يجب أن يحلّلوا المسألة "من الناحية الوظيفية" أيضًا (Berdegué وآخرون، 2014). وينبغي عليهم تكوين تصوّر للمشكلة، وبخاصة لأسبابها وحلولها، بما يتجاوز موقع أو قطاع محدد. وبصورة خاصة، يجب أن توضع تحليلات الأسباب والاستجابات لمشاكل التغذية ضمن النطاق الأوسع للتنمية والحوكمة الإقليمية المتكاملة، مع النظر إلى كيفية اتصالها بقضايا الروابط بين المناطق الحضرية والريفية. وسوف تنبثق الردود على مشكلة التغذية من منظور أكثر شمولًا وتكاملًا على الصعيد الوطني الفرعي والإقليمي.[3]

وفي حين يتعلّق المبدآن التوجيهيان 2 و3 بدمج الحوكمة من الناحية الوظيفية والمكانية وعبر المستويات، يركّز المبدأ التوجيهي 5 على طبيعة التعاون بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. وغالبًا ما يتمّ تجاهل الدور الإيجابي المحتمل للقطاع الخاص، بحدّ ذاته أو من خلال شراكات بين القطاعين العام والخاص. كذلك، إن عدم فهم ثقافة الشعوب المحلية، بما في ذلك الشعوب الأصلية، وعدم العمل لضمان أن يكون للجهات الفاعلة في المجتمع المحلي صوتٌ مجدٍ في الحوكمة، يمكن أن يقوّض فعالية السياسات والبرامج المتصلة بالروابط بين المناطق الحضرية والريفية وبالتغذية.

3 توفر الوثيقة بعنوان *Agreeing on Causes of Malnutrition for Joint Action* (FAO, 2014) منهجيةً لمعالجة سوء التغذية بطريقة متكاملة على المستوى الوطني الفرعي (على مستوى المحافظة أو المقاطعة).

وحين يتعلّق الأمر بالتغذية، يجب أن تأخذ الحوكمة في الاعتبار هذا التنوّع وهذا التعقيد، فضلًا عن ديناميكية السياق والتحديات. كما ينبغي لصانعي السياسات والمخططين النظر في ما يجب القيام به وفي هيكليات الحوكمة الملائمة للتنسيق، والمشاركة والمساءلة، وفي الجهات الفاعلة التي يجب أن تقوم بوظائف محددة، وفي تحديد الفترة الزمنية والفضاءات الإقليمية لذلك. ومن الضروري إعادة التفكير وإجراء تجديد في الهيكليات، والعمليات والآليات اللازمة للتصدي لهذه التحديات. وهذا قد يشمل تحديد ووضع أشكال جديدة من الحوكمة الحضرية والريفية تطبّق نُهج أكثر تشاركية ومرونة.

كذلك، قد يكون من المفيد استخدام منصات متعددة القطاعات، وأصحاب المصلحة والمستويات، تكون قائمةً على نهج إقليمي (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وشركاؤها، 2016). وبإمكان مجالس السياسات الغذائية والمواثيق الغذائية أن تفضي إلى وضع خطط غذائية إقليمية وبلدية (Cabannes و2018 ،Marrochino). وهذه الخطط، التي تميل إلى أن تكون بيانات قصيرة عن القيم، والمبادئ والأولويات، مفيدةٌ للجمع بين الجهات الفاعلة من أجل وضع رؤية مشتركة (Simcoe County، 2012) كما أن التحدي الصعب جدًا يتمثل في إيجاد طريقة لتحويل هذه الرؤية إلى واقع بين جميع القطاعات، والجهات الفاعلة، والمستويات والفضاءات المتنافسة المعنية بالتغذية (رغم احتمال أن تتعاون مع بعضها البعض). ويجب أن يمر تفعيل مواثيق المدن أو مجالسها بمستويات وقطاعات، مع تحديد الاحتياجات على المستوى المحلي ثم مساعدة المناطق الريفية والمجتمعات المحلية في الوصول إلى البرامج التي تحتاجها.

وقد توفّر مبادئ الحوكمة التكيفيّة بعض الحلول لهذا التعقيد. فالحوكمة التكيفية تعتمد على عمليات أكثر انفتاحًا وشموليةً لاتخاذ القرارات، عوضًا عن نهج تقليدية ومركزية. كما أنها تقرّ بمصالح مختلفة، وتثمّن أصوات المجتمع المحلي والمبادرات القائمة على المجتمع المحلي وتشمل أنواعًا متنوعة من المنظمات والمعرفة (Brunner وآخرون، 2005). و"نظم المدن"، كتلك القائمة في كولومبيا، التي تجمع بين هيكليات الحوكمة عبر المناطق الجغرافية عوضًا عن فرض سلطة موحّدة، توفّر نهجًا بديلًا ومرنًا إزاء تعقيد العلاقات بين الولايات القضائية (Samad, Lozano-Gracia و2012 ،Panman؛ البنك الدولي، 2009).

أمثلة عن البلدان والبرامج

تم إطلاق مجلس السياسات الغذائية في **تورونتو** عام 1991 لتوفير المشورة للمدينة بشأن القضايا المتصلة بالسياسات الغذائية، بما في ذلك التغذية، وللدعوة إلى وضع استراتيجيات متصلة بالأمن الغذائي للمجتمع المحلي وتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة عبر القطاعات (Forster وآخرون، 2015). كما أن المجلس يربط مبادرات القاعدة الشعبية بمخططي المدن والبلديات للتركيز على الاستراتيجيات الغذائية التي تنظر إلى ما بعد الحدود البلدية وصولًا إلى المناطق الريفية والمزارعين.

وفي كولومبيا، استخدمت مدينة **مدلين**، التجمع الحضري لسهل أبورّا وحكومة أنتوكيا الإدارية، نهج نظام الأغذية في المدن-الأقاليم الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة لإقامة تحالف العيش الكريم (لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2017). وقد سمح هذا لها بإنشاء نظام متّسق لإدارة ورصد نظام الأغذية والزراعة في المدن الأقاليم التي تضمّ مدلين، ومراكز حضرية أصغر حجمًا، والمناطق شبه الحضرية المحيطة والأراضي النائية، من خلال سياسة واحدة شاملة. ويرمي التحالف إلى تحسين نمو الأسواق الغذائية، وكفاءتها وتنافسيتها من خلال وسائل مالية وغير مالية، بما في ذلك تيسير التنظيم والتعاون بين أصحاب المصلحة في المجتمع، والقطاعين العام والخاص وفي الأوساط الأكاديمية.

وتركّز الشراكات بين القطاعين العام والخاص في إكوادور والبرازيل على الإدارة المستدامة والعادلة للموارد الطبيعية والنظم الزراعية الغذائية (Dubbeling وآخرون، 2016). وفي **كيتو**، يشكل صندوق حماية المياه آلية تمويل مستدامة تسعى إلى تحسين الإدارة وحماية أحواض الأنهار المحيطة في الأجل الطويل. ويشجّع الصندوق الوكالات الحكومية وغير الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص على العمل معًا من أجل إدارة موارد المياه بصورة مستدامة وكفؤة للمستهلكين في المناطق الحضرية والريفية، وللأغراض الصناعية، والزراعية وأغراض أخرى في نظام المدن الأقاليم.

وأما في بلدية **بيلو أوريزونتي**، البرازيل، تحت مظلة برنامج الأمن الغذائي والتغذوي، تسمح مبادرة أباستسير للتجار المحليين المرخص لهم ببيع الفاكهة والخضار في مناطق محدّدة. ويتمّ توريد المنتجات إلى حدّ كبير من المزارعين الإقليميين وأصحاب الحيازات الصغيرة الذين يستفيدون بتمكّنهم من المشاركة في أسواق المدن. ويجب أن يلتزم أصحاب التراخيص أيضًا ببيع المنتجات الغذائية بأسعار محسومة في المناطق شبه الحضرية والمهمشة في المدينة، بما يحسّن بالتالي الحصول على أغذية مغذية وآمنة وتوفرها بالنسبة إلى المجموعات الاجتماعية الضعيفة.

المبدأ التوجيهي 4- شاملة من الناحية المالية

تمويل التغذية مجزّأ ومعقد، وربما ليس هذا بالأمر المفاجئ، نظرًا إلى المحدّدات المتعددة القطاعات للتغذية. ولطالما تمّت إدارة الإجراءات الخاصة بالتغذية والميزانيات المتصلة بها وتخصيصها من جانب إدارات ووكالات وقطاعات عديدة، على مستويات مختلفة في الحكومة. كذلك، تأتي الأموال من مصادر مختلفة، من الضرائب المحصّلة والمخصصة من مستويات متنوعة في الحكومة للإقراض الثنائي والمتعدد الأطراف (العمل على مكافحة الجوع، 2017). وتساهم بعض الإجراءات الخاصة وغير الحكومية بدورها أيضًا في ذلك، مستفيدةً من إنفاق القطاع العام.

كذلك، يجب وضع الآليات المالية القادرة على معالجة متطلبات التمويل بشكل ملائم ودعم إقامة روابط أكثر توازنًا واتساقًا بين المناطق الحضرية والريفية، على أن تترافق بسياسات وتشريعات داعمة لها. وينبغي أن تكون قرارات التمويل متناغمة مع متطلبات النهج الإقليمي وموجّهةً بالمشاركة المجدية من أصحاب المصلحة في المناطق الحضرية والريفية. وأمّا الميزانيات فيجب أن تعكس الأدوار والمسؤوليات المختلفة وآليات رفع المداخيل عبر وحدات الحكومة، بما في ذلك آثار الهيكليات الوطنية مقابل هيكليات لا مركزية على نحو أكبر.

وبإمكان السياسات والاستثمارات الحكومية أن تؤثر إلى حدّ كبير على النظم الغذائية التي تعزّز أو تقوّض أنماطًا غذائية صحية على نحو أكبر. ويمكن أن تتسم هذه السياسات، بما في ذلك الأطر التنظيمية، بميزاتٍ إقليمية. على سبيل المثال، يمكن أن تسعى السياسات والبرامج الناشئة عن التخطيط الإقليمي والتي تكون ذات بعد إقليمي إلى تنويع الإنتاج الغذائي وتحسين التجهيز، والتخزين، والنقل، ومعلومات السوق والبنية التحتية، بما يخفّض التكاليف ويعزّز استهلاك الأغذية المحلية. وهذا يؤدي إلى قيام سلاسل غذائية أقصر ومداخيل أعلى للجهات الفاعلة في السوق في المناطق الريفية والحضرية. وبهذه الطريقة، يوفّر التخطيط والاستثمارات مجموعة أوسع من الأغذية المغذية، والآمنة، والمعقولة الكلفة والموسمية للمقيمين في الأرياف والمدن ومن المحتمل أن يحدّ من انبعاث غازات الدفيئة.

وقد تمثل المشتريات العامة وسيلة هامة أخرى لتوليد الأثر. ففي البرازيل على سبيل المثال، أعطت الحكومة الأولوية للمنتجين المحليين في المشتريات المؤسسية التي تقوم بها كيانات القطاع العام مثل المدارس، ويسّرت إقامة الروابط بين هؤلاء المنتجين ومصادر الطلب المحلي والإقليمي القائم على المدن في الأسواق غير المؤسساتية (Campos وآخرون، 2013؛ منظمة الأغذية والزراعة، 2019 ب). وقد يكون من الضروري دعم المزارعين المحليين والمؤسسات الصغيرة الحجم باستثمارات عامة والتيسير لتعزيز الاستخدام المشترك للبنية التحتية، وتجميع الموارد أو إقامة الروابط بسلاسل الطلب أو الإمداد للمستهلكين الحضريين (Dubbeling وآخرون، 2016). وفي الهند، فرضت الحكومة الآن عقوبات على شراء حبوب صحية إنما غير مستخدمة على نحو كافٍ، مثل الدّخن لبرامج الوجبات المدرسية، فولّدت طلبًا كبيرًا في السوق وبالتالي، وفّرت التمويل لتعزيز الروابط بين المزارعين والمستهلكين الموجودين في المدن (Padulosiو2018، King).

أمثلة عن البلدان والبرامج

يمكن استخدام آليات تمويل التغذية، مثل سندات وضرائب الأثر التغذوي على الأغذية ذات المحتوى العالي من الدهون، والملح والسكر، كتلك التي تجبيها **المكسيك** من أجل تمويل برامج التغذية، وبما يحدّ من النقص في التغذية في البلدان النامية ومن التغذية المفرطة في البلدان المتقدمة (العمل على مكافحة الجوع، 2014). ويمكن استخدامها أيضًا لبناء القدرات بحيث تستفيد منها الأهداف التغذوية على امتداد التسلسل الريفي الحضري المتصل.

وأمّا قوة التغذية فهي شراكة قائمة في المملكة المتحدة، تمّ إطلاقها في أبريل/نيسان 2015، بين مستثمرين دوليين وشركاء تنفيذ في مجال التغذية (قوة التغذية، 2019). ونظرًا إلى أن هذه المبادرة هي محفز مالي بصورة رئيسية للتغذية، فهي تجذب جهات مانحة جديدة، بما في ذلك جهات مانحة في القطاع الخاص ومقرضين آخرين "أصغر حجمًا"، ثم تعزز استثمارات هذه الجهات باستخدام ترتيبات تمويل يجري التفاوض بها بشكل مسبق.

وتقدم **مبادرة تمويل الأغذية الصحية** التي أطلقتها وزارة الزراعة في الولايات المتحدة المساعدة المالية والفنية لمشاريع مؤهلة متصلة ببيع الأغذية الصحية بالتجزئة في الولايات المتحدة الأمريكية، بما يرمي إلى توسيع نطاق الحصول على أغذية صحية في مناطق تفتقر إلى الخدمات، وإلى توليد وظائف جيدة والحفاظ عليها، وإعادة إحياء المجتمعات المحلية المنخفضة الدخل (PolicyLink وآخرون، 2015).

المبدأ التوجيهي -6 قائمة على حقوق الإنسان
المبدأ التوجيهي -7 عدم إلحاق الضرر وتوفير الحماية الاجتماعية
المبدأ التوجيهي -8 مراعية للبيئة
المبدأ التوجيهي -9 العمل التشاركي

تتقاسم المبادئ التوجيهية 6، و7، و8 و9 الاحترام المشترك لحقوق الإنسان وإنشاء الآليات التشاركية المتصلة بها التي توفّق بين الاختلافات، وتحدّ من اللامساواة الاجتماعية واختلال توازن القوى، وضمان مشاركة جميع أصحاب المصلحة وتحقيق الاتفاقات المستدامة بين المصالح العامة والخاصة. وفي حين أن مشاركة جميع أصحاب المصلحة في عملية صنع القرار، وبخاصة أولئك الذين غالبًا ما يتم تهميشهم، مثل الشعوب الأصلية، أو النساء أو الشباب، تشكل نتيجةً بديهية لنهج قائم على حقوق الإنسان، يربط المبدأ التوجيهي 6 هذا بالاهتمام بالآخرين وبالبيئة من خلال الإعلان صراحةً بأنه من شأن " حماية التنوع البيولوجي الطبيعي في منطقة ما أن تكملّ ذلك". كما أن المبدأ التوجيهي 6 يتضمن تثمين، وحماية وتعزيز عادات السكان الأصليين والأنواع المحلية من المحاصيل والحيوانات التي غالبًا ما لا تُستخدم على نحوٍ كافٍ، بما في ذلك الأغذية البرية.

كذلك، إن ترسيخ حقوق الإنسان في عملية صنع القرارات في المناطق الحضرية والريفية في مجال التغذية، إضافةً إلى مراعاة الأثر البيئي وحماية التنوع البيولوجي، يدعم أهداف عدم إلحاق الضرر بالمستفيدين، وبخاصة النساء والأطفال، أو بالموارد الطبيعية، بحيث يمكن استدامة ورعاية سبل العيش والنظم الإيكولوجية. ولهذا النهج أثر مباشر وإيجابي على محدّدات التغذية، مثلًا من خلال ضمان أن يكون للجميع إمكانية تحقيق طاقاتهم عبر الحرص على أن يتمتعوا بالقدرة على كسب دخل لائق، والحصول على الخدمات العامة الأساسية والتمتع ببيئة اجتماعية شمولية تحتفل بالتنوع والتفرّد والثقافة المشتركة.

والحكومات هي الجهات الأساسية في تأدية الواجب المسؤولة عن إنفاذ نهج قائم على الحقوق إزاء التغذية، وترسّخ هذا الالتزام في السياسات، والبرامج والقوانين. كما أن نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان يُلزم الحكومات باحترام الحق في الرفاه، والتعليم، والصحة والتحرر من الجوع، ويلزمها مباشرةً بضمان أن يتلقّى مواطنوها هذه الخدمات ويتمتعون بهذه الحريات. وإضافةً إلى ذلك، يتعين على الحكومات أن تحرص على الجمع بين هذه العناصر والجهات الفاعلة الضرورية لتوليد التغذية، وتنميتها، وتحفيزها والمشاركة في تحسينها. وهذا يتصل بالمبادئ التوجيهية التي تركّز على الحوكمة وعلى كيفية تصميم وتنفيذ سياسات وبرامج فعّالة بطرق تراعي التسلسل الريفي الحضري المتصل.

وتقرّ الإشارة إلى البيئات بأهمية التنوع البيولوجي وخدمات النظام الإيكولوجي لإقامة اقتصاديات ومجتمعات محلية مستدامة، وقادرة على الصمود ومتوازنة من الناحية البيئية؛ وأنماط غذائية آمنة، ومتنوعة وصحية؛ وبيئة صحية لإنتاج خالٍ من الأمراض، وتخزين الأغذية، وتجهيزها، ونقلها واستهلاكها.

وأمّا أسباب هذه القضايا البيئية التي تتصل بالتغذية، وآثارها والحلول لها فهي لا تحترم التمييز بين المناطق الحضرية والريفية. وتقوم الأنماط الغذائية الصحية والمستدامة في المناطق الحضرية والريفية على ممارسات زراعية مستدامة ترسّخ التنوّع البيولوجي وتوفّر خدمات النظام الإيكولوجي. وينبغي اعتماد ممارسات زراعية جيدة للحدّ من المخاطر على الصحة البشرية الناجمة عن الأمراض والتلوث. وغالبًا ما تصل التوجيهات بشأن الممارسات وإمدادات المدخلات إلى المناطق الريفية من الخبراء الفنيين والمؤسسات القائمة في المدن والبلدات الصغيرة. كذلك، يجب أن ترافق الممارسات الآمنة والنظيفة، الأغذية في كل نقطة في النظام الغذائي، من الأنشطة التي تتعلق بالمنتجين الريفيين حتى تلك المتعلقة بالمستهلكين الريفيين، وشبه الحضريين والحضريين (لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، 2018). فتشجيع الإنتاج الزراعي وإدارة الموارد الطبيعية باللجوء إلى منظور التغذية يعكس مجددًا مبادئ عدم إلحاق الضرر ومراعاة البيئة والاستجابة إلى تغيّر المناخ، مع ضمان إمدادات غذائية آمنة، ومتنوعة، وصحية ومتاحة ومعقولة الكلفة.

وفي حالات عدة، تجاوز اختيار المستهلك عملية شراء الأغذية الصحية للتفكير في كيفية دعم إدارة المزارعين للموارد الطبيعية ولخدمات النظام الإيكولوجي. بالفعل، تستحق المبادئ الأربعة أن تُدمج في رسائل السوق وعلاماته التجارية بحيث تضمّ حماية حقوق الأراضي للمزارعين، وحماية الموارد الطبيعية والحفاظ عليها، ومشاركة المستهلكين المباشرة في دعم الهوية الإقليمية في خيارات المستهلكين. وعلى مرّ العقدين السابقين مثلًا، أصبحت أسواق المزارعين والزراعة المدعومة من المجتمع المحلي، حيث يلتزم المستهلكون في المدن بدعم مزارع شبه حضرية وريفية محددة، محركاتٍ رئيسية للتغيير في إنتاج المزرعة وقرارات التسويق.

وقد تشكل إعادة النظر في العلاقة بين التنوع البيولوجي، وخدمات النظام الإيكولوجي والممارسات الزراعية من عدسة التغذية في سياق تغير المناخ منصةً جيدة لاستكشاف وتحديد التحديات والفرص المشتركة في القضايا العديدة التي يجب أن تعتمد نهجًا إقليميًا إزاء التنمية، على غرار التغذية والتنمية المستدامة بصورة عامة. كذلك، إن المبادرات التعاونية التي تجمع بين أصحاب المصلحة من خلال ثقافات أو شواغل مشتركة قادرة على تمكين المجموعات التي غالبًا ما تُغفل أو لا يُسمع صوتها أو لا يُستجاب لها.

إنما النهج التشاركي القائم على حقوق الإنسان والمترسخ في المبادئ التوجيهية يلزم ضمّ هذه المجموعات. على سبيل المثال، يتم حماية التنوع البيولوجي الزراعي، وتعزيزه والحفاظ عليه من جانب الشعوب الأصلية، وسكان الغابات، وصيادي الأسماك وأصحاب الحيازات الصغيرة الذين ينتجون معظم الأغذية في العالم (لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، 2018). وبإمكان هذه المجموعات، التي غالبًا ما تكون مهمّشة، أن تعزز الاستخدام المستدام للأراضي واحترام المصالح البيئية، والتقليدية والإقليمية. كذلك، يمكن أن تساعد آليات الحماية الاجتماعية في معالجة العوامل التي تؤثر على إنتاج واستهلاك أغذية مختلفة، بما في ذلك حماية وتعزيز الأنواع المحلية أو غير المستخدمة على نحوٍ كافٍ، وعلى تقديم الخدمات الصحية، وبخاصة رعاية الأم والطفل أو المعرفة المتصلة بالتغذية، أو المياه والإصحاح. ومن الواضح أنه ينبغي مراعاة شواغل جميع أصحاب المصلحة، واحتياجاتهم وتصوراتهم لتكون السياسات والبرامج فعالة في تحسين التغذية. ويتمتع كل من المنتجين، والصناعة الغذائية والزراعية والمستهلكين بتأثير كبير.

أمثلة عن البلدان والبرامج

يمكن الاستفادة من **حق الإنسان في أغذية وتغذية مناسبة** (الأمم المتحدة، 1948؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الأغذية والزراعة، 2010) وإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وسائر الأشخاص العاملين في المناطق الريفية (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2019) لتعزيز التغيير المجدي في السياسات الغذائية، حيث تكون مشاركة المجتمع المدني أساسية. ويتصل مدى إحقاق حقوق الإنسان على الصعيد المحلي بصورة مباشرة بمساءلة الحكومة وفعاليتها.

كذلك، إن "تحدّي 250.000 أسرة" الذي أطلقه التجمع الزراعي الإيكولوجي في **إكوادور** هو عملية ناجحة من الأسفل إلى الأعلى يوجهها المواطنون وترمي إلى ضمان الحقوق الأساسية في الأغذية والصحة، من خلال توليد روابط بين المنتجين والمستهلكين، وإقامة ممارسات صحية ومستدامة في مجالي الإنتاج والاستهلاك (منظمة الأغذية والزراعة، 2017).

وأمّا المدارس فتزوّد الأجيال القادمة بالوجبات، والمعرفة، والمهارات والقيم التي ترسم ملامح صحة الأشخاص والنظم الغذائية المستقبلية. وهي تمثل وسائل هامة لسد الفجوات بين المناطق الحضرية والريفية، وترفع مستوى الوعي لدى الأطفال، والمعلّمين والأهالي إزاء أهمية التنوع البيولوجي المحلي بالنسبة إلى الأنماط الغذائية الصحية والتنمية الإقليمية المستدامة. وقد كانت الوجبات المدرسية إلزامية في المدارس الابتدائية والثانوية في البرازيل منذ عام 1955. وفي عام 2009، تمّ اعتماد سياسة جديدة تحدّد حصص دنيا بنسبة 30 في المائة لشراء منتجات زراعية عضوية من المزارعين المحليين (Kitaoka، 2018).

وفي أنتاناناريفو، **مدغشقر**،يرتبط أصحاب الحيازات الصغيرة الذين تلقّوا تدريبًا على الزراعة الإيكولوجية ارتباطًا مباشرًا بالمستهلكين والأسواق من خلال وسطاء معيّنين (Cerdan وآخرون، 2015). وهذا يعطي المزارعين قوة أكبر من خلال زيادة معارفهم لأسعار السوق، ويولّد سوقًا للأغذية الآمنة بيئيًا والصحية.

المبدأ التوجيهي -10 موجهة من البيانات وقائمة على الأدلّة

ما زالت تقوم فجوات كبيرة على صعيد المعرفة في سياق الروابط بين المناطق الحضرية والريفية والتغذية، وبخاصة حين يتعلق الأمر بتوفير رؤية شاملة لطبيعة وآثار مختلف الروابط، وعلى صعيد تحديد التدخلات وهيكليات الحوكمة الأكثر فعالية. وفي حين أن مواطن الترابط بين التغذية والصحة معروفة جيدًا نوعًا ما، ما زال يجري تحديد ومعالجة الفجوات المعرفية المتصلة بالنظم الزراعية والغذائية، والتعليم، والأنماط الغذائية الصحية والتغذية. كذلك، يجب التوصل إلى فهم أفضل للبيئة السياسية والبيئية المتصلة بالروابط بين المناطق الحضرية والريفية. وقد جرى البحث في هذه القضايا، في سياق التسلسل الريفي الحضري المتصل، إنما بشكل محدود فقط.

كما أن المعلومات المحدّثة بشأن انتشار وتوصيف سوء التغذية (وبخاصة النقص في المغذيات الدقيقة) في المناطق الحضرية والريفية نادرةٌ، الأمر الذي يصعّب تكوين فهمٍ شامل للاتجاهات والتفاعلات المحتملة. والدراسات عن أنماط استهلاك الأغذية والتزوّد بها، وبخاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، قليلةٌ. كذلك، فإن البيانات المتاحة غير كافية لتتبّع الاتجاهات أو إجراء تحليلات مقارنة على امتداد التسلسل الريفي الحضري المتصل (مثلًا، حسب حجم المنطقة الحضرية أو مجموعة الدخل) (Garrett و2018، Ruel). ورغم وجود دراساتٍ عن سبل العيش الحضرية والريفية، قليلون هم الذين ينظرون بعمق في كيفية عمل محدّدات التغذية في الفضاء الحضري الريفي، وبخاصة، كيف تقوم الأسر بإدارة طيف الروابط بين المناطق الحضرية والريفية أو تتأثر بها، وكيف تُقدّم لها الخدمات والبرامج والاستثمارات ذات الصلة بالتغذية.

ورغم إحراز تقدّم في ما يتعلق بتحليل عدد من أوجه الترابط (على سبيل المثال، بين التوسّع الحضري وتغيير النمط الغذائي والتوسّع في المناطق الحضرية وفقدان الأراضي الزراعية)، ينبغي إجراء المزيد من الأبحاث من أجل زيادة فهمنا للتفاعل الأساسي بين المناطق الحضرية والريفية سيما أنه يؤثر على التغذية. لكن التبعات الكاملة للتوسع الحضري غير واضحة بالنسبة للعمل الريفي في المزارع وخارجها، وللاقتصاديات والمجتمعات، والإنتاج في ظل تغير المناخ والأنماط الاستهلاكية، والطلب على أغذية مجهّزة أو طازجة. على سبيل المثال، كيف ستؤثر هذه التفاعلات والتغييرات على دور المرأة وتمكينها، وعلى الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية وخدمات النظام الإيكولوجي؟ وفي سياق أوسع نطاقًا، ما هو الدور الذي تضطلع به المدن الأصغر حجمًا والبلدات الريفية في الربط بين المنتجين والمستهلكين؟ ما ستكون آثار هذه التغييرات على المجموعات الأقل دخلًا والمهمّشة (أصحاب الحيازات الصغيرة، والأشخاص الذين لا يملكون أرضًا، والمشترون الصافون للأغذية، وتجار القطاع غير الرسمي، والمستهلكون من ذوي الدخل المنخفض في المناطق الحضرية) (لجنة الأمن الغذائي العالمي، 2016)؟ وما هي هيكليات الحوكمة الأكثر عمليةً وفعالية لدى التعامل مع مسألة متعددة القطاعات، والمستويات وأصحاب المصلحة مثل التغذية؟

وفي حين يجب أن تستند السياسات والبرامج بشكل طبيعي إلى بيانات موثوقة وأدلّة متينة، ينبغي إجراء تغييرات في كيفية الحصول على الأدلّة، وبخاصة في كيفية جمع البيانات، وإدارتها واستخدامها. ورغم وجود فجوات أساسية بشأن طبيعة الحالة والسياق، وطبيعة المشاكل وما يجب القيام به، ربما كانت هذه الفجوات أكبر حتى حين يتعلق الأمر بكيفية القيام بما يجب القيام به. فدراسات الحالة الوصفية غير كافية. لذا، من الملحّ وضع أدلّة قائمة على الممارسة، تنبثق من أبحاث متينة وشاملة- باستخدام أساليب تشاركية في أغلب الأحيان- على أن تسترشد بروتوكولات الأبحاث بهذه الأدلّة لعالم سريع التطوّر أصبحت فيه تحديات التغذية أكثر تعقيدًا، وستبقى كذلك. وفي الوقت ذاته، أثارت التكنولوجيا ثورة في النهج المعتمدة في جمع البيانات، وتقسيمها، وإدارتها واستخدامها.

أمثلة عن البلدان والبرامج

تقوم **مبادرة أداة بيانات استهلاك الأغذية الفردي العالمي المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية** بجمع بيانات استهلاك نوعية وفردية من حول العالم (منظمة الأغذية والزراعة، 2019 ج). وتأتي المعلومات من جميع أنواع الدراسات الاستقصائية، من استطلاعات واسعة على نطاق البلد إلى استمارات على نطاق صغير مع المجتمعات المحلية، وتضم معلومات من جميع المناطق الريفية والحضرية. وتوفّر المنصة مؤشراتٍ قائمة على الأغذية للتغذية وسلامة الأغذية، بما يساعد صانعي السياسات، والمخططين والموظفين في المنظمات غير الحكومية وأصحاب مصلحة آخرين في اتخاذ قرارات مستنيرة.

5 الخلاصة: رسائل إلى الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال التغذية، والروابط بين المناطق الحضرية والريفية والتنمية الإقليمية المتكاملة

تحيط هذه الوثيقة علمًا بأهمية الروابط بين المناطق الحضرية والريفية بوصفها محركاتٍ رئيسية للعوامل التي تؤثر على التغذية، وقد بيّنت كيف يمكن إدماج التغذية في الإجراءات لتحقيق التنمية الإقليمية المتكاملة. وهي تطرح قضيةً وتوفر إطارًا لاستهداف قضايا التغذية بصورة مباشرة لدى التخطيط للمشاريع، والبرامج والسياسات المتعلقة بالتنمية الإقليمية المتكاملة، وتقترح طريقةً جديدة للتفكير لدى تصميم وتنفيذ تدخلات متصلة بالتغذية.

ومن شأن النظر بشكل صريح أكبر في كيفية تأثير العلاقات بين المناطق الريفية والحضرية على التغذية أن يولّد منافع عديدة، بما في ذلك أغذية أكثر تنوعًا، ومعقولة الكلفة وآمنة؛ ومشاهد طبيعية مستدامة ذات تنوّع بيولوجي معزّز؛ وتوفير أكثر كفاءةً للمياه النظيفة، والإصحاح، والطاقة وخدمات أخرى، مثل الرعاية الصحية؛ ونقل أكثر فعالية للتعليم والمعرفة والمعلومات ذات الصلة بالتغذية؛ وإمكانية أكبر للتنمية الاقتصادية والوظائف اللائقة التي يمكن أن تضمن بدورها تكاملًا اجتماعيًا أفضل وسبل عيش أكثر استدامةً وأمانًا وإرضاءً.

بالطبع، سوف يطرح العمل في الفضاء الحضري الريفي تحدياتٍ أيضًا حيث يتعلق الأمر بتحديد مسؤوليات واضحة ونطاقات العمل بالنسبة إلى جهات فاعلة ومؤسسات متنوعة على مستويات مختلفة من الحكومة. وينبغي تطبيق الحوكمة لتحسين التغذية عاموديًا (بما يشمل المستويات الإدارية من المستوى المحلي إلى المستويين الوطني والعالمي) وأفقيًا (عبر الشُعب الإدارية، والولايات القضائية، والقطاعات والأقاليم). ويجب أن تكون شموليةً، وشاملة، ومتعددة الأطراف، ومتعددة القطاعات ومرنة بما فيه الكفاية لإتاحة التكامل الإداري بين أصحاب المصلحة المختلفين (لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، 2017). كذلك، بإمكان التخطيط والإجراءات الإقليمية المتكاملة ضمن إطار الحوكمة الفعالة أن تجمع بين هذه الضرورات السببية والحوكمة، بما يتيح مراعاة مختلف المحدّدات، والقطاعات، والجهات الفاعلة والروابط في منطقة جغرافية محددة لدى وضع حلول البرامج والسياسات (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2015).

وتظهر بعدها المجالات التالية بوصفها هامة بالنسبة إلى الجهات الفاعلة في هذا الفضاء، وبخاصة خبراء التغذية ومخططي المدن والأقاليم.

- فيما تقّر مستويات أكثر من الحوكمة، والقطاعات والجهات الفاعلة بالتسلسل المتصل بين المناطق الريفية والحضرية، من الضروري جدًا أن تعتمد إجراءات التغذية نهجًا أكثر تكاملًا وإقليمية وأن تسدّ الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية. وبهدف تعزيز الكفاءة والكفاية، يجب أن تبحث هذه الإجراءات في طريقة تسمح للتدخلات بأن تعكس الروابط بين المناطق الحضرية والريفية والنظم الكامنة التي تربط بينها.

- ولدى التخطيط، يجب أن تفكر الجهات الفاعلة في كيفية فهم ومعالجة محدّدات التغذية مع الإجراءات التي قد تشمل المناطق الحضرية والريفية، عوضًا عن التفكير في إجراءات تُتّخذ إما في المناطق الحضرية أو في المناطق الريفية، بما يؤدي إلى حلول وإجراءات مؤسساتية منفصلة. وتشكل المشتريات العامة لمنتجات محلية لإعداد الوجبات المدرسية أحد الأمثلة على ذلك.

- ولجهة التغذية، من الضروري إعادة النظر في الهيكليات، والعمليات والآليات وتجديدها، بما في ذلك تحديد ووضع أشكال جديدة من التخطيط والحوكمة في المناطق الحضرية والريفية، تدمج الإجراءات التي تؤثر على التغذية ومحدداتها من خلال نُهج تشاركية، ومرنة وتكيفيّة.

البحث في كيفية جمع وتحديد التمويل الحضري الريفي الشامل على نحو فعال للتصدي للفقر، والجوع وسوء التغذية

- يمكن ويجب أن يكون لآليات التمويل والاستثمارات التي تنبثق عن السياسات والتخطيط وتكون ذات بعد إقليمي، تأثير ٌكبير على التغذية، من خلال تنويع إنتاج الأغذية مثلًا، وتجهيزها، وتخزينها، ونقلها، ومعلومات السوق والبنية التحتية، بما يؤدي إلى سلاسل قيمة أقصر مع منافع إيجابية للتغذية.

- وينبغي لآليات التمويل الخاصة بالتغذية (مثل مبادرة قوة التغذية، وسندات وضرائب الأثر التغذوي) أن تتضمن نُهجًا شمولية لمعالجة الآثار المتعلقة بالتغذية على امتداد التسلسل الريفي الحضري المتصل.

معالجة حقوق الإنسان، والحساسية البيئية والمشاركة في السياسات والبرامج لتحسين التغذية

- إن ترسيخ حقوق الإنسان في عملية صنع القرارات في المناطق الحضرية والريفية في مجال التغذية، والنظر في الآثار البيئية وحماية التنوع البيولوجي يدعم أهداف عدم إلحاق الضرر بالمستفيدين، وبخاصة النساء والأطفال، وبالموارد الطبيعية، فضلًا عن تعزيز وإدامة سبل العيش والنظم الإيكولوجية.

- يمكن أن تشكل إعادة النظر في العلاقة بين التنوع البيولوجي، وخدمات النظام الإيكولوجي والممارسات الزراعية، من عدسة التغذية في سياق تغير المناخ، منصةً لاستكشاف وتحديد التحديات والفرص المشتركة في المجالات العديدة التي يجب أن تعتمد، على غرار التغذية، نهجًا إقليميًا على نحو أكبر إزاء إجراءات التنمية.

دمج التغذية في سياق الروابط بين المناطق الحضرية والريفية والحوكمة والتنمية الإقليمية في خطة الأبحاث

- تتّسم الدراسات عن سبل العيش الحضرية والريفية التي تنظر بعمق في كيفية عمل محدّدات التغذية في الفضاء الحضري الريفي (بخاصة، كيف تقوم الأسر بإدارة مواطن الترابط بين المناطق الحضرية والريفية أو تتأثر بها)، وكيف تُقدّم لها الخدمات والبرامج والاستثمارات ذات الصلة بالتغذية بأهمية أساسية لاتخاذ القرارات الجيدة، وهي غائبة إلى حدّ كبير.

- ومن الملحّ وضع أدلّة قائمة على الممارسة على سياسات وبرامج تنبثق من أبحاث متينة وشاملة (باستخدام أساليب تشاركية في أغلب الأحيان).

وضع أدوات لتوجيه تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن المناطق الحضرية والريفية التي تدمج الإجراءات المتعلقة بالتغذية

- يجب أن تدمج أدوات التقييم ومواد التعليم التي يضعها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالتعاون مع المبادئ التوجيهية بشأن الروابط بين المناطق الحضرية والريفية التحليلات المتصلة بالتغذية والإجراءات الموصى بها المحددة في هذه الوثيقة، وفي عمل المتابعة لربط المبادئ التوجيهية بالتغذية.

- كذلك، من شأن تطبيق المبادئ التوجيهية بشأن الروابط بين المناطق الحضرية والريفية وأطر التنفيذ المتصلة بها، مثل التخطيط للسياسات الحضرية الوطنية، وتنفيذ الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة والخطوط التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي (برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، 2015)، أن يضم أيضًا أبعاد التغذية في التوجيهات للحكومات الوطنية والوطنية الفرعية.

المراجع

Action Against Hunger. 2014. *Aid for Nutrition: Mobilizing innovative financing for the fight against undernutrition*. Paris. (also available at https://www.actioncontrelafaim.org/en/publication/aid-for-nutrition-mobilizing-innovative-financing-for-the-fight-against-undernutrition/).

Action Against Hunger. 2017. *Aid for Nutrition: Emerging finance mechanisms: where is the value for nutrition? A specific focus on GFF*. Paris. (also available at https://www.actioncontrelafaim.org/wp-content/uploads/2017/09/emergingfinancingmechanismsfornutition_V2.pdf).

Banerjee, C., Swinnen, T., Shoham, J., & Dolan, C. 2018. *Multi-sector programming at the sub-national level: A case study in Kapilvastu and Jumla districts in Nepal.* Kidlington, UK, ENN. (also available at https://www.ennonline.net/attachments/2778/MSP_Nepal_22Mar18.pdf).

Berdegué, J. & Proctor F. with Cazzuffi, C. 2014. *Inclusive Rural–Urban Linkages.* Working Paper Series No. 123. Santiago, Chile, Latin American Center for Rural Development (Rimisp). (also available at https://rimisp.org/wp-content/files_mf/1431869344123InclusiveRural_UrbanLinkages_edited.pdf).

Brunner, R., Steelman, T., Coe-Juell, L., Cromley, C., Edwards, C. & Tucker, D. 2005. *Adaptive Governance: Integrating Science, Policy, and Decision Making.* New York, Columbia University Press.

C40 Cities. 2019. About. In: C40 Cities [online]. London. [Cited 16 July 2019]. https://www.c40.org/about.

Cabannes, Y. & Marrochino, C. 2018. *Integrating Food into Urban Planning*. London, UCL Press and Rome, FAO. (also available at http://www.fao.org/3/CA2260EN/ca2260en.pdf).

Campos, A., Kroeff, D., Lessa, M., Coutinho, J. & Granheim, S. 2013. Brazil's Food Purchase Programme: Linking farmer and consumer to promote change in food and agriculture systems and the right to adequate food. In *SCN News 40*, pp. 72-76. Geneva, Switzerland, United Nations System Standing Committee on Nutrition (UNSCN). (also available at https://www.unscn.org/en/Unscn-news?idnews=1310).

Cedan, C., Biénabe, E., David-Benz, H., Lemeilleur, S., Marie-Viven, D., Vagneron, I., & Moustier, P. 2019. Chapter 15. What market dynamics for promoting an agroecological transition? In F.-X. Côte, E. Poirier-Magona, S. Perret, P. Roudier, B. Rapidel, & M.-C. Thirion (ed.), The agroecological transition of agricultural systems in the Global South, *Agricultures et défis du monde collection*, AFD, CIRAD, Éditions Quæ, Versailles, France, pp. 271-291. (also available at https://www.quae-open.com/produit/114/9782759230570/the-agroecological-transition-of-agricultural-systems-in-the-global-south).

Committee on World Food Security (CFS). 2016. *Urbanization and Rural Transformation Implications for Food Security and Nutrition: key areas for policy attention and possible roles for CFS*. First background document for CFS43 Discussion. Working Draft, Version 06.05.16. Rome. (also available at http://www.csm4cfs.org/wp-content/uploads/2016/02/CFS_UrbRurFirstDraft_6May.pdf).

CFS. 2017. *Addressing Food Security and Nutrition in the Context of Changing Rural-Urban Dynamics: Experiences and Effective Policy Approaches.* Draft for Discussion by the Open-Ended Working Group (OEWG) on Urbanization and Rural Transformation. Rome. (also available at http://www.csm4cfs.org/wp-content/uploads/2016/02/CFS_Addressing_FSN_in_the_context_of_changing_rur_urb_dynamics_experienc....pdf).

Dubbeling, M., Carey, J., & Hochberg, K. 2016. *The role of private sector in city region food systems: analysis report.* Leusden, The Netherlands, RUAF Foundation. (also available at https://www.ruaf.org/sites/default/files/Private%20sector%20engagement%20in%20city%20region%20food%20systems%20Analysis%20report-final(2).pdf).

FAO. 2014. *Agreeing on causes of malnutrition for joint action.* Rome. (also available at http://www.fao.org/3/a-i3516e.pdf).

FAO. 2017. The 250 Thousand Families Challenge: Bringing to bear food practice on health, equity and sustainability in Ecuador. Quito. (also available at http://www.fao.org/3/a-bs916e.pdf).

FAO. 2019a. About. In: *ICN2 Second International Conference on Nutrition* [online]. Rome, 19-24 November 2014. [Cited 23 May 2019]. http://www.fao.org/about/meetings/icn2/en/.

FAO. 2019b. Inclusive procurement and value chains. In: *School Food and Nutrition* [online]. Rome. [Cited 11 July 2019]. http://www.fao.org/school-food/areas-work/inclusive-procurement/en/.

FAO. 2019c. FAO/WHO GIFT Global Individual Food consumption data Tool [online]. Rome. [Cited 11 December 2019]. http://www.fao.org/gift-individual-food-consumption/en/.

FAO & WHO. 2014a. *Rome Declaration on Nutrition.* Conference Outcome Document ICN2/2014/2. Second International Conference on Nutrition, Rome, 19–21 November 2014. Rome, FAO. (also available at http://www.fao.org/3/a-ml542e.pdf).

FAO & WHO. 2014b. Framework for Action. Conference Outcome Document ICN2/2014/3 Corr. 1. Second International Conference on Nutrition, Rome, 19-21 November 2014. Rome, FAO. (also available at http://www.fao.org/3/a-mm215e.pdf).

Forster, T., Egal, F., Renting, H., Dubbeling, M. & Escudero, A. G. 2015. *Milan Urban Food Policy Pact. Selected Good Practices from Cities. Utopie Globalizzazione* 29. Milan, Fondazione Giangiacomo Feltrinelli.

Garrett, J. 2005. *Beyond rural urban: keeping up with changing realities.* Washington, DC, International Food Policy Research Institute (IFPRI). (also available at https://www.alnap.org/system/files/content/resource/files/main/beyond.pdf).

Garrett, J. & Ruel, M. 2018. Nutrition and SDG11: Make cities and human settlements inclusive, safe, resilient and sustainable. In *Expert Group Meeting on Nutrition and the SDGs under Review in Preparation for the High-Level Political Forum*, pp. 10-13. Background report prepared for the UNSCN Expert Group Meeting, Nutrition and the SDGs. New York, 19 20 June 2018. Rome, Bioversity International. (also available at https://cgspace.cgiar.org/bitstream/handle/10568/99266/Annex%203_Garrett_2018.pdf?sequence=1&isAllowed=y).

Kitaoka, K. 2018. The National School Meal Program in Brazil: A Literature Review. *The Japanese Journal of Nutrition and Dietetics*, 76 (Supplement 1): 115-125.

Milan Urban Food Policy Pact (MUFPP). 2015. Text. In: *Milan Urban Food Policy Pact* [online], 15 October 2015. Milan, Italy. [Cited 23 May 2019]. http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/faoterm/FAOSTYLE_English_2017.pdf.

MUFPP. 2019. History. In: *Milan Urban Food Policy Pact* [online]. Milan, Italy. [Cited 23 May 2019]. http://www.milanurbanfoodpolicypact.org/history/.

Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR) & FAO. 2010. *The Right to Adequate Food*. Human Rights Fact Sheet No. 34. Geneva, Switzerland and Rome. (also available at https://www.ohchr.org/Documents/Publications/FactSheet34en.pdf).

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), FAO & United Nations Capital Development Fund (UNCDF). 2016. *Adopting a Territorial Approach to Food Security and Nutrition Policy*. Paris, OECD Publishing. (also available at http://dx.doi.org/10.1787/9789264257108-en).

Padulosi, S. & King, O.I. 2018. Minor Millets are Now Formally Part of India's Public Distribution System (PDS). Neglected and Underutilized Species Community. In: *Bioversity International. Neglected and Underutilized Species Community* [online]. Rome. [Cited 9 January 2019]. http://www.nuscommunity.org/resources/news-events/news/minor-millets-are-now-formally-part-of-indias-public-distribution-system-pds/.

PolicyLink, FoodTrust & Reinvestment Fund. 2015. *The Healthy Food Financing Initiative (HFFI): An Innovative Public-Private Partnership Sparking Economic Development and Improving Health*. Oakland, California, PolicyLink. (also available at https://www.frbsf.org/community-development/files/healthy_food_financing_initiative.pdf).

Proctor, F. & Berdegué, J. 2016. *Food systems at the rural-urban interface.* Working Paper series No. 194. Santiago, Chile, Latin American Center for Rural Development (Rimisp). (also available at http://rimisp.org/wp-content/files_mf/1467380890194_Felicity_Proctor_Julio_Berdegue.pdf).

Republic of Kenya. 2011. National food and nutrition security policy. Nairobi. (also available at https://extranet.who.int/nutrition/gina/sites/default/files/KEN%202011%20National%20Food%20and%20Nutrition%20Security%20Policy%5B1%5D.pdf).

Ruel, M., Garrett, J., Yosef, S. & Olivier, M. 2017. Chapter 32. Urbanization, Food Security and Nutrition. In S. de Pee, D. Taren, & M. Bloem (ed.), *Nutrition and Health in a Developing World, Third Edition*, Humana Press, Cham, Switzerland, pp. 705-735.

Samad, T., Lozano-Gracia, N. & Panman, A. (eds.) 2012. *Colombia Urbanization Review: Amplifying the Gains from the Urban Transition*. Directions in Development, Countries and Regions 72462. Washington, DC, World Bank. (also available at https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/11955).

Simcoe County. 2012. *Simcoe County Food and Agriculture Charter.* County of Simcoe, Western Ontario, Canada. (also available at https://penetanguishene.civicweb.net/document/157161).

Tacoli, C. 1998. Rural-urban interactions: a guide to the literature. *Environment and Urbanization* 10(1): 147-166. (also available at https://journals.sagepub.com/doi/10.1177/095624789801000105).

Tacoli, C. 2003. The links between urban and rural development. *Environment and Urbanization*, 15(1): 3-12. (also available at https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/095624780301500111).

The Power of Nutrition. 2019. Home page. In: The Power of Nutrition [online]. London. [Cited 11 December 2019]. https://www.powerofnutrition.org/.

United Nations. 1948. A Universal Declaration of Human Rights. General Assembly Resolution 217 A. Paris. (also available at https://www.un.org/en/universal-declaration-human-rights/).

United Nations. 2017. *The New Urban Agenda*. Adopted at the United Nations Conference on Housing and Sustainable Urban Development (Habitat III) in Quito on 20 October 2016. Endorsed by the United Nations General Assembly at its sixty-eighth plenary meeting of the seventy-first session on 23 December 2016. (also available at http://habitat3.org/wp-content/uploads/NUA-English.pdf).

United Nations. 2019a. About. In: *Sustainable Development Goals* [online]. New York. [Cited 23 May 2019]. https://www.un.org/sustainabledevelopment/development-agenda/.

United Nations. 2019b. About. In: *United Nations Decade of Action on Nutrition 2016–2025* [online]. New York. [Cited 23 May 2019]. https://www.un.org/nutrition/about.

United Nations General Assembly. 2015. *Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development.* Resolution adopted by the General Assembly on 25 September 2015. A/Res/70/1. New York. (also available at https://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E).

United Nations General Assembly. 2016. United Nations Decade of Action on Nutrition (2016–2025). Resolution adopted by the General Assembly on 1 April 2016. A/Res/70/259. New York. (also available at https://www.un.org/en/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/259).

United Nations General Assembly. 2019. United Nations Declaration on the Rights of Peasants and Other People Working in Rural Areas. Resolution adopted by the General Assembly on 17 December 2018. A/Res/73/165. New York. (also available at https://undocs.org/pdf?symbol=en/A/RES/73/165).

UN-Habitat. 2015. *International guidelines on urban and territorial planning.* Nairobi. (also available at https://www.uclg.org/sites/default/files/ig-utp_english.pdf).

UN-Habitat. 2019. *Urban-Rural Linkages: Guiding Principles and Framework for Action to Advance Integrated Territorial Development*. Nairobi. (also available at https://urbanrurallinkages.files.wordpress.com/2019/07/url-gp_flyer.pdf)

United Nations System Standing Committee on Nutrition (UNSCN). 2017. *Global Governance for Nutrition and the Role of UNSCN*. Discussion paper. Rome. (also available at https://www.unscn.org/uploads/web/news/GovernPaper-EN-WEB-.pdf).

UNSCN. 2018. Expert Group Meeting on Nutrition and the SDGs Under Review in Preparation for the High-Level Political Forum. Meeting Report. Rome. (also available at https://www.unscn.org/uploads/web/news/Final-Report-of-EGM-on-nutrition.pdf).

World Bank. 2009. *Systems of Cities: Harnessing urbanization for growth and poverty alleviation.* The World Bank urban and local government strategy. Washington, DC. (also available at http://siteresources.worldbank.org/INTURBANDEVELOPMENT/Resources/336387-1269651121606/strategy_exec_summary.pdf).

Youssofane, A., Swinnen, T., Shoham, J. & Dolan, C. 2018. *Multi-sector programming at the sub-national level: A case study in the regions of Matam and Kédougou, Senegal.* Kidlington, UK, ENN. (also available at https://www.ennonline.net/attachments/2777/MSP_Senegal_21Mar18.pdf).

الصور

صفحة الغلاف: FAO/Giulio Napolitano
الصفحة 2: FAO/Vasily Maximov
الصفحة 13: FAO/Paballo Thekiso
الصفحة 13: FAO/Ami Vitale
الصفحة 18: Magnum Photos for FAO/Alex Webb
الصفحة 21: FAO/Sean Gallagher
الصفحة 23: The Alliance of Bioversity and CIAT
الصفحة 26: FAO/Ami Vitale

رؤية لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية

يمكن بلوغ عالم خالٍ من الجوع ومن جميع أشكال سوء التغذية في هذا الجيل

أمانة لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية

info@unscn.org • www.unscn.org • c/o FAO • Viale delle Terme di Caracalla • 00153 Rome, Italy

Follow us: @UNSystemStandingCommitteeOnNutrition @UNSCN @UNSCN

UNSCN

اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة